



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

استراتيجية "المعركة بين الحروب" على محك التجربة

١ - مدخل:

أثارت التوترات المتزايدة على الحدود الشمالية لكيان العدو مخاوف بشأن مواجهة أخرى بينه وبين حزب الله أو اندلاع حربٍ بين إسرائيل وإيران في سوريا. وقد لا تقتصر مثل هذه الحرب على المشاركين الأصليين فحسب، بل قد تشمل مجموعةً من مجموعات المقاومة الأخرى إضافة إلى نظام الرئيس بشار الأسد، كما يمكن أن تمتد إلى كافة أرجاء المنطقة - وبالتالي تؤثر على المصالح الأمريكية الحيوية هناك. وهذا ما جاء على لسان الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصرالله، عندما حذّر في حزيران ٢٠١٧ من أنه "إذا شنت إسرائيل حرباً ضد سوريا أو لبنان، فلا أحد يدري إن كان القتال سيبقى لبنانياً-إسرائيلياً، أو سورياً-إسرائيلياً"، وقد يفسح ذلك الطريق أمام الآلاف، وحتى مئات الآلاف من المقاتلين من جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي للمشاركة".

بالمثل، صرّح قائد «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني محمد علي جعفري في تشرين الثاني ٢٠١٧ أن "مصير جبهة المقاومة مترابط والجميع يقفون متحدين، وإذا هاجمت إسرائيل أي طرف منها، سيهبّ الطرف الآخر من الجبهة لمساعدته". ومن المرجح أن تحدث مثل هذه الحرب نتيجة لتصعيد غير مقصود، في أعقاب إجراء إيراني آخر ضد إسرائيل من سوريا، أو في أعقاب ضربة إسرائيلية في لبنان أو سوريا (على سبيل المثال، ضد منشآت إنتاج الصواريخ). ويمكن أن تبدأ نتيجة لضربة أمريكية و/ أو إسرائيلية على برنامج إيران النووي. وقد تحدث حتى نتيجة لصراع يبدأ في الخليج لكنه يصل إلى حدود إسرائيل .

تعود التوترات الامنية الاسرائيلية المنبثقة عن تبني تل ابيب استراتيجية المعركة بين الحروب إلى عاملين أساسيين هما: الجهود التي يبذلها حزب الله وسوريا - بمساعدة إيران - لإنتاج صواريخ عالية الدقة في لبنان

وسوريا يمكن أن تشل البنية التحتية الحيوية لإسرائيل وتجعل الحياة هناك غير محتملة من جهة، وجهود إيران لتحويل سوريا إلى نقطة انطلاق للعمليات العسكرية ضد كيان العدو ومنصة لإبراز القوة في بلاد المشرق من جهة أخرى.

لكن في الوقت الذي تتبّع فيه إيران أجندةً مناهضة لاستمرار الوضع الراهن، والتي غالباً ما تسببت في نزاع مع إسرائيل والولايات المتحدة، أظهرت أنها تسعى لتجنّب الحروب التقليدية وما يترتب عليها من خسائر فادحة للجميع. وبدلاً من ذلك، تعتمد على تنفيذ عمليات وأنشطة غير فتاكة. ومع ذلك، فقد كانت مستعدة في بعض الأحيان للمغامرة بنشاطات عالية المخاطر تتطوي على احتمالية التصعيد. (على سبيل المثال: قامت القوات الإيرانية في سوريا بإطلاق طائرة بدون طيار محملة بالمتفجرات في الأجواء الإسرائيلية في شباط العام المنصرم؛ وقد تم إسقاطها، لكن الحادثة أثارت جولة من الاشتباكات).

في السياق نفسه يبدو أن إسرائيل عازمة على تجنب الحرب الكبرى أيضاً، برغم أن أفعالها تظهر أنها مستعدة لقبول خطر التصعيد لمواجهة هذه التهديدات الناشئة. وبالفعل، فمنذ عام ٢٠١٣، نفذت أكثر من ١٣٠ ضربة في سوريا ضد شحنات من الأسلحة الموجهة لـ حزب الله، ومنذ أواخر عام ٢٠١٧، توسعت استراتيجية "المعركة بين الحروب" لاستهداف المنشآت العسكرية الإيرانية في سوريا - من دون أن تؤدي إلى إثارة مواجهة أوسع نطاقاً. إلا أنّ هذا الشعور بالرضا ليس له مبرر. فقد جاءت المواجهات العربية - الإسرائيلية الكبرى في الماضي القريب (لبنان في عام ٢٠٠٦، وغزة في ٢٠١٤) نتيجة تصعيد غير مقصود. كما أنّ الديناميكية الناشئة بين إسرائيل، وإيران، و "محور المقاومة" كانت بمثابة صيغة لـ "حادث" ثالث كبير، ولذا تستحق التحليل الدقيق.

منذ سنوات عديدة يخوض الجيش الإسرائيلي ما يسمى "المعركة بين الحروب"، وهي صيغة من حروب الاستنزاف التي تحصل بين حالات الطوارئ والأحوال العادية. وقد تعدّ إحدى صيغ الحروب المختلطة. وتعد روسيا من بين الدول المشهورة بشن هذه الحروب وقد استخدمتها خلال ضم جزيرة القرم، ولاحقاً اتبعتها في أوكرانيا أيضاً. كذلك فإن إسرائيل انتهجت هذه الحرب المختلطة التي تحدث عنها معهد "راند" الأميركي وهي

تدمج سلسلة من أنواع وأشكال الحرب المختلفة، بدءاً بحروب السايبر ومعارك الاستخبارات والقوات الخاصة، على أن يتواصل القتال بدون توقف، ولكن بمستويات متباينة، لجهة التأثير على السكان المدنيين.

على ضوء ما تقدم يمكن القول ان استراتيجية "المعركة بين الحروب" هي، باختصار، استراتيجية نشاط هجومي وقائي اعتمدها تل أبيب بُعيد اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١ ، وظيفتها الأساسية الحؤول دون تعاضم قدرات حزب الله من خلال استهداف عمليات نقل وتخزين الأسلحة الاستراتيجية التي قرر الحصول عليها. على أن غاية هذه المعركة، التي تقع في فترات الأمن الجاري ما بين الحروب الكبرى، هي إدارة الصراع مع القوى المعادية لإسرائيل في إطار العمل على:

أولاً: إبعاد الحرب الكبرى المقبلة.

ثانياً: التوفير الدائم للظروف المؤاتية التي تجعل هذه الحرب، عندما تندلع، ممكنة وسهلة وسريعة الحسم، وبالقدر الأقل من الخسائر المدنية والعسكرية.

وقد تعاقبت عناوين عدة في الأدبيات الإسرائيلية على الأهداف التي تمحورت هذه المعركة حول معالجتها، بدءاً من "الأسلحة الكاسرة للتوازن"، والتي عنت في حينه منظومات الدفاع الجوي والبحري المتطورة (لجهة دقة الإصابة وبعده المسافة)، مروراً بمنع التموضع العملائي لحزب الله والحرس الثوري الإيراني في الجولان السوري، وانتهاءً بعموم التموضع الإيراني الآن في سوريا .

والمعلوم أن الحرب الكونية على سوريا، التي استنزفت الدولة وجيشها وشغلت محور المقاومة بأولوياتها شبه الحصرية، شكلت بالنسبة إلى إسرائيل فرصة انتهازية مكنتها من المبادرة إلى معركتها تلك في ظل الرهان على أرجحية الأمن من ردود مقابلة. ويصبح مفهوماً، والحالة هذه، كيف أن معركة تل أبيب بين الحروب لم تبدأ إلا بعد اندلاع الأزمة السورية (بنحو عام ونصف عام) ولماذا انحصرت جغرافياً هناك وسط امتناع فعلي عن نقلها إلى لبنان، استناداً إلى الردع الذي كرسته المقاومة واستمرارية نفاذه بدون أدنى هواده.

من الممكن القول إن الكباش المتصاعد في الأشهر الأخيرة بين استحقاق "تحويل سوريا إلى لبنان ثانٍ" و"تحويل لبنان إلى سوريا ثانية" يعبر أكثر من أي شيء آخر عن تنامي حدة الشعور الإسرائيلي بأن "المعركة

بين الحروب" استنفدت نفسها ووصلت، من حيث فعاليتها المجدية، إلى تخوم النهايات. فمن جهة، جاء "الرد الرمزي" الصاروخي على الجولان ضد الهجمات الاسرائيلية ليوحي بأن ما كان ليس بالضرورة هو ما سيكون وأن ما حذر منه التقدير الاستراتيجي الأخير الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي بشأن انغلاق نافذة الفرص التي وفرتها الحرب السورية لإسرائيل أكثر واقعية مما يظن البعض. ومن جهة أخرى، يعكس ارتفاع منسوب التهديدات الإسرائيلية ضد «مشروع الدقة» في لبنان، أي امتلاك صواريخ متعددة المجالات ودقيقة الاصابة، أكثر من أي شيء آخر، مدى التهيب الذي تستبطنه تل أبيب إزاء العمل داخل لبنان واحتمالات التدهور هناك الى حرب كبرى. ومن هنا جاء تحذير سماحة السيد نصر الله لنتنياهو من التمادي في ما يقوم به في سوريا ودعوته إلى عدم الخطأ في التقديرات هناك، وجزمه القاطع بأن المقاومة في لبنان في حالة تريض عملائي لتدفع تل أبيب ثمناً مؤلماً ضد أي اعتداء على الأراضي اللبنانية، هما بمثابة إعلان أولي بأن «المعركة بين الحروب» في سوريا أوشكت على نهايتها، وإعلان نهائي بأنها غير قابلة للاستتساخ في لبنان. يعني ذلك، من الناحية النظرية، أن الخيارات القائمة أمام إسرائيل تراوح بين الانكفاء المدفوع بالخشية من أكلاف المغامرة بالمضيّ قدماً في الاستراتيجية القائمة، وبين المغامرة نفسها بما تتطوي عليه من احتمالات التدرج نحو مواجهة واسعة. بالتالي يعني ما تقدم أن الفلسفة التي قامت عليها «المعركة بين الحروب» باتت في حالة تحدّ وجودي مع مقوماتها. والاستمرار طويلاً بها، أو محاولة نقلها إلى الساحة اللبنانية، لن يبعدا الحرب الكبرى، أو يخفّض خسائرها المقدرة بل من شأنهما أن يضعا إسرائيل على حافتها.

إن لدى إسرائيل عدة أجهزة تستخدمها في خيار استراتيجية المعركة بين الحروب منها جهاز الموساد للعمليات الخارجية وجهاز الأمن العام الشاباك والجيش الإسرائيلي من خلال الوحدة ٥٠٤، التي تنفذ المهام الخاصة خارج حدود إسرائيل، مع أن جميع هذه الأجهزة تعمل بصورة سرية، وتجنّد عملاءها للعمل بين السكان المحليين، بهدف التأثير عليهم اجتماعياً وثقافياً وسياسياً في الدولة المستهدفة. والواقع أن الأجهزة الأمنية حول العالم متورطة في محاولات لزعة استقرار أنظمة سياسية معادية كما تفعل ذلك إسرائيل أيضاً، وهنا تفترض إسرائيل حصول تطورات في الشرق الأوسط تشمل صعود قوى معادية لها، وسيطرتها على الحكم، وفي حال حاول الجيش الإسرائيلي التدخل المباشر والمكشوف في هذه الأوضاع، فإن هذا سيعني انتهاك سيادة تلك

الدول، وبالتالي يوصف ذلك بأنه إعلان حرب وهذا ما لا تريده إسرائيل لأنها غير مستعدة لدفع تكاليفه الباهظة. وبالتالي فإن نموذج المعركة بين الحروب يتمثل في سوريا وعلى الحدود المختلفة للكيان الغاصب، حيث تتواجد قوى المقاومة المدعومة من إيران للعمل ضد إسرائيل، في ظل تقديرها بوجود مخاوف إسرائيلية من الدخول في حرب مواجهة مع الجيش السوري، وكذلك الحال على الحدود مع الأردن، قد ينشأ وضع مشابه إذا شهد النظام الملكي حالة من عدم الاستقرار بسبب ضغوط داخلية، أو تدخل خارجي . وهذه التطورات تتطلب من الجيش الإسرائيلي الدخول في صيغة الحروب المختلطة التي لا تترك بالضرورة آثارا خلفها، "حروب تجعلك هناك، دون أن تكون هناك فعليا وبصورة مكشوفة".

في مقابل سيناريو المعركة بين الحروب هناك سيناريو الحرب الشاملة، التي حين تجد إسرائيل نفسها ذاهبة باتجاهها أمام دولة معادية مثل سوريا أو إيران، فإن جيشها في هذه الحالة، ضمن منهجية المعركة بين الحروب، يقوم بالعمل على زعزعة استقرار نظام هذه الدولة ووضع صعوبات أمام جيشها، من خلال دعم عناصر المعارضة الداخلية لكي تتحرك ضد النظام خلال أوقات الحرب، والتأثير على الرأي العام داخل الدولة المعادية، والتشويش على بناها التحتية، دون أن تترك تل أبيض خلفها أي آثار تشير إليها.

٢ - بوادر الاستراتيجية:

لقد اعتبر الجنرال الإسرائيلي في الاحتياط غرشون هاكوهين أن تطبيق نظرية "المعركة بين الحروب" يعود إلى العام ١٩٦٤، أي قبل ثلاث سنوات من حرب الأيام الستة حين سعى رئيس الأركان آنذاك اسحق رابين إلى "تعزيز القدرات التشغيلية والاستراتيجية" للاشتباكات مع تجنب الوقوع في الحرب الكبرى. لكن الحرب اندلعت في العام ١٩٦٧، بعدما سبقها حادث اشتباك محدود استخدم فيه الجيش الإسرائيلي سلاح الطيران لشل المدفعية السورية. وفي معرض تقييمه لتلك الحادثة، يعتبر هاكوهين أنها شكلت فشلاً لنظرية "المعركة بين الحروب"، لأنها لم تُبعد الحرب بل سرّعت بوقوعها في ذلك الوقت. وبعد مقارنته التاريخية هذه، يستنتج

الجنرال الإسرائيلي أنه يمكن تطبيق المنطق نفسه على الحملات الإسرائيلية الحالية في سوريا، ليختم ورقته بالتوصية التالية:

"في حين أنه من الضروري اعتماد التعريف الدقيق والمصطلحات الواضحة المرتبطة بأهداف "إسرائيل" (من الحملة في سوريا)، فإن من المهم بالنسبة للقيادة الإسرائيلية التجهيز لحرب بمنظور تغيير جذري للحالة الأمنية عند الحدود الشمالية، حتى ولو كان استمرار الحملة (في سوريا) يؤدي إلى هذه الحرب". بكلمات أخرى، يقفز الخبير الإسرائيلي فوق النقاشات الدائرة حول كيفية تطوير "المعركة بين الحروب" تجنباً للحرب، إلى الدعوة للإستعداد لها باعتبارها وسيلة مرحلية قابلة للاشتعال نتيجة أي حدث صغير.

في السابق كان يكفي الاستناد إلى السياقات السياسية والأمنية، السورية والاقليمية، لفهم طبيعة المستجدات التي أنتجت الفرصة الملائمة التي مكنت اسرائيل من شن اعتداءاتها وما زالت. اما الان فبات الأمر على لسان رئيس قسم البحوث في الاستخبارات العسكرية، امان، العميد ايتي بارون، الذي أوضح في قراءة له نشرها معهد ابحاث الامن القومي في "تل ابيب"، بأنها "كانت ترتبط منذ بدايتها في وضع الامور الفوضوية في سوريا في اثناء الحرب الأهلية التي وقعت هناك. ففي بداية العام ٢٠١٣ لاحظوا في إسرائيل أن مزايا الساحة الشمالية تزيد حرية العمل العملياتية التي تتاح للجيش الإسرائيلي" وهو بذلك يشير الى الحرب التي تم شنها على سوريا الامر الذي قيد النظام والجيش السوري عن الرد في حينه، على خلفية التفرغ لمواجهة التهديد الدولي والاقليمي والارهابي الذي يعيث بالساحة السورية. ونتيجة ذلك لم يكن من مصلحة النظام السوري فتح أكثر من جبهة في الوقت نفسه. واستنادا إلى ذلك، أدركت تل ابيب أنه من خلال "إدارة سليمة لمخاطر التصعيد يمكنها أن تسمح لنفسها باستخدام قوتها كي تقلص تهديدات قائمة اومتشكلة. وذلك من دون أن يؤدي استخدام القوة هذا إلى مواجهة واسعة النطاق لا ترغب فيها إسرائيل. وعملياً، بدأت اسرائيل اعتداءاتها مطلع العام ٢٠١٣، عبر استهداف نقل الوسائل المتطورة إلى حزب الله، ثم اضافت لاحقاً هدفاً آخر في السنة الأخيرة يتمثل بصد مساعي تثبيت الوجود الإيراني في سوريا.

خلال العام الأول لتسلم رئيس اركان جيش العدو غابي اشكنازي منصبه ألقى كلمة مطوّلة أمام معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب فصل فيها رؤيته لمستقبل الجيش على صعيد الهيكلية والوظيفية.

كان ذلك في خضم حالة الإنكسار التي ألمت بإسرائيل جيشاً ومجتمعاً عقب حرب تموز ٢٠٠٦، مما استدعى أن تتمحور مهمة أشكنازي حول إعادة ترميم الجيش واستعادة ثقته بنفسه وثقة الجمهور به. وقد استعار رئيس الأركان في حينه (٢٠٠٧/١١/١٢) مقولة المنظر العسكري الألماني الشهير، كارل فون كلاوزفيتش، ليوصف ما ينبغي أن يكونه الجيش الإسرائيلي كأحد أبرز العبر التي جرى استخلاصها من الحرب: «على الجيش أن يكون دائماً في أحد وضعين: إما في حالة حرب وإما يستعد لها». وقد جَهد أشكنازي لترجمة رؤيته من خلال مشاريع تجهيز وتدريب قيل إن الجيش الإسرائيلي لم يشهدها منذ سبعينات القرن الماضي، أي منذ صدمة «حرب يوم الغفران» عام ١٩٧٣، وهي مشاريع لا تزال قائمة في الجزء الأكبر من زخمها حتى اليوم. بيد أن أشكنازي، ومن ورائه قادة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، أدركوا سريعاً أن الثنائية التي تتطوي عليها مقولة كلاوزفيتش لوضعية الجيش (إما الحرب أو الاستعداد لها) غير كافية لتأمين الرد المناسب لنوع محدد من التهديدات المحدقة بإسرائيل، وهو «تعاضم» قوة أعدائها خلال فترة «ما بين الحروب». وما زاد هذا الإدراك حدة هو وقائع الحرب التي كانت إسرائيل قد خرجت منها للتو، وخبرت فيها ما لم تكن تتوقعه من مفاجآت أعدتها لها المقاومة في لبنان. بعبارة أخرى، اكتشفت إسرائيل ما بعد الحرب أن المقاومة كانت قد سبقتها بسنوات في تبني مقولة كلاوزفيتش، وأنها، منذ انتهت وضعية القتال عندها إلى تحرير عام ٢٠٠٠، دخلت من دون تلوؤ في وضعية الاستعداد للحرب المقبلة، فأطلقت مسارات محمومة على درب «تعاضم القوة» وأذاقت إسرائيل بعض بأسها في صيف ٢٠٠٦.

ما بعد الحرب، لم تكن تل أبيب بحاجة إلى جهد استخباري استثنائي لتستنتج أن المقاومة ستعيد إطلاق مسارات بناء القوة الخاصة بها بوتيرة أكثر سرعةً وأوسع حجماً وأحدث نوعاً. بل إن الاستحقاق الذي وجدت إسرائيل نفسها أمامه هو عزم المقاومة المعلن على حيافة قدرات تسليحية استراتيجية من النوع الذي أطلقت عليه تل أبيب عبارة «أسلحة كاسرة للتوازن». وفي ضوء إقرار تل أبيب الضمني بعجزها عن إحباط هذا التوجه للمقاومة بوسائل سياسية أو رديعية، كان لا بد من اجترار استراتيجية جديدة - قديمة هدفها مواجهة الاستحقاق المتمثل بتعاضم قدرة الأعداء، خصوصاً على الصعيد «النوعي». ووجهُ القَدَم في هذه الاستراتيجية هو أن إسرائيل طالما مارست سياسة الهجمات أو الاعتراضات الوقائية ضد مشاريع بناء القوة الخاصة

بأدائها عندما قدرت على ذلك، وأبرز الأمثلة على ذلك مهاجمة المفاعلين النوويين العراقي والسوري (١٩٨١ و٢٠٠٧)، وكذلك السيطرة على السفن التي كانت تقل السلاح للمقاومة الفلسطينية (سانتوريني، كارين إي ٢٠٠١).

أياً يكن من أمر، فقد بدأت تبرز، مطلع العقد الجاري، أصوات داخل الجيش الإسرائيلي تدعو إلى بلورة نظرية قتالية متناسقة ومتكاملة على المستويين العسكري والقومي تُعنى بفترات ما بين الحروب، وترى في هذه الفترات ساحة معركة متواصلة بكل معنى الكلمة. وكان أكثر هذه الأصوات وضوحاً صوت رئيس قسم التخطيط الاستراتيجي في شعبة التخطيط في الجيش العقيد شاي شبتاي. الأخير قدّم في مقالة نشرتها مجلة «معراخوت» (تشرين الأول ٢٠١٢) التي تصدر عن الجيش تصوراً أولياً لهذه النظرية التي أطلق عليها «المعركة بين الحروب».

في السياق كتب اللواء رونين إيتسيك في صحيفة «إسرائيل اليوم» أن «الجيش الإسرائيلي بات يفضل سياسة «المعركة بين الحروب» على خيار الحرب المفتوحة والمواجهة العسكرية المباشرة». وأضاف إيتسيك (القائد السابق لسلاح المشاة): «هناك توجهات في الجيش لتقليص القدرات التسليحية لدى المنظمات المعادية مثل حماس وحزب الله، لأنه منذ حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦ تكونت لدى المؤسسة الأمنية والعسكرية في تل أبيب قناعة ومفاهيم جديدة، مفادها أن إضعاف المنظمات المعادية «غير الدولية» المحيطة بإسرائيل منوط بمنعها من إعادة تسليح نفسها، وتقوية قدراتها العسكرية من خلال النظرية المسماة «المعركة بين الحروب». وأوضح أن «مواجهة القوى غير النظامية التي تخوض حرب عصابات تختلف كلياً عن الحروب مع الجيوش النظامية، ولذلك فإن الفكرة المتبلورة حالياً في أروقة الجيش هي المس بصورة حرجة ومؤذية جداً بالقدرات العملياتية للمنظمات المختلفة كحزب الله وحماس وسواهما، ما يتطلب إمكانيات استخبارية متواصلة، وقدرات عملياتية فاعلة، تقوم في الأساس على سلاح الجو». وأشار إلى أن «إسرائيل تعمل من خلال «المعركة بين الحروب» على تحقيق عدة أهداف في آن واحد: «أولها ضرب القدرات التسليحية والوسائل القتالية، واستهداف القواعد العسكرية والبنى التحتية، والمس بالمليشيات المسلحة والمنظمات التي تهدد الحدود الإسرائيلية، وإسرائيل في هذا الجهد لديها شركاء من دول المنطقة تقدم ما لديها من أفضلات نسبية، ومن خلالها ينجح الجيش

الإسرائيلي في المس بهذه القدرات المعادية". وختم ايتسيك بالقول إن "الهدف الثاني من هذه السياسة هو إبعاد شبح الحرب المقبلة أطول فترة ممكنة، وعدم وقوعها في ظل أن الجيش يستعد، ويتسلح، ويتدرب، ويبني عقيدة قتالية وقدرات عسكرية".

لقد لاقى تكتيك "المعركة بين الحروب" تأييداً من قيادة الجيش العليا، وخصوصاً رئيس الأركان الحالي غادي ايزنكوت والسابق بيني غانتس الذي ألقى على عاتق قائد سلاح الجو، أمير إيشيل، مهمة قيادة التكتيك بسبب التميز المتنوع للذراع الجوية القادرة على التحرك بمرونة من ساحة قتال إلى أخرى. والتكتيك، في الأداء العملي، هو عبارة عن سلسلة متصلة من العمليات الهجومية المخفضة الوتيرة التي ترمي إلى تعزيز الأمن الجاري والإبقاء على ارتفاع الجهوزية الاستخبارية والتفوق العملائي مع الحرص على تكبد اقل قدر من الخسائر المدنية والعسكرية، في حال وقوعها، أثناء فترة الهدوء ما بين الحروب الكبرى، كما أنه مسار متحرك يتم فيه تطوير واستخدام وسائل من مجالات مختلفة (قانون دولي، إعلام، دبلوماسية، اقتصاد، فضلاً عن القوة العسكرية) بغية إرباك تعاضم قوة العدو والحفاظ على عامل الردع ضده ولو على قاعدة مراكمة النقاط، وليس الضربة القاضية، وايضا تعزيز "شرعية" إسرائيل وأعمالها العدوانية تمهيداً لاحتمال نشوب حرب في المستقبل.

لقد كان لهذا التكتيك، بحسب الحسابات الاسرائيلية، أيضاً هدف آخر، وهو إبعاد شبح الحرب الكبرى قدر الإمكان لحين اكتمال استعدادات الجيش والجهة الداخلية لمواجهته. وبالتالي فإن تكتيك "المعركة بين الحروب" تضمن شقين: التعرف على نقاط القوة والضعف لدى الخصم، واستنزاف أكبر قدر ممكن من قواه قبل الحرب. وتطبيق ما يُعرف بـ "سياسات الخطوط الحمراء" التي تقوم على مبدأ عدم السماح بتهريب الوسائل القتالية النوعية للمقاومة.

لكن تبين أن ثمة أكثر من سلبية لهذا التكتيك، منها أن "المعركة ما بين الحروب" قد ترفع نسبة احتمال اندلاع الحرب الكبرى مع عدم إمكانية التأكد الحتمي والمسبق من نتائجها الايجابية لصالح إسرائيل في حال نشوبها في المستقبل، وهو أمر لا غنى عنه على الاطلاق لما يخلفه من تداعيات ميدانية ومعنوية سلبية لا تحمد عقباها. والمفارقة القائمة في هذه الحرب الوقائية المتواصلة التي يشنها العدو تكمن في أنها تشكل

تعويضاً عن الردع الإسرائيلي المتراجع منذ ما بعد عدوان تموز ٢٠٠٦، والشاهد هو أن هذا العدو قد أقرّ بأن المقاومة باتت تمتلك أنواعاً مختلفة من الأسلحة الاستراتيجية الكاسرة للتوازن، التي يُفترض بتكتيك "المعركة بين الحروب" أن يحبط امتلاكها في الأصل. والملفت أن إسرائيل لم توسع نطاق معركتها التكتيكية هذه لتطال الأراضي اللبنانية، برغم تفاخرها بتجميعها بنكاً واسعاً من الأهداف، نشرت منه في نهاية العام الماضي، بحسب زعمها، عشرة آلاف هدف، والسبب هو أنها لم تُرد أن تتدحرج المعركة الجزئية إلى حرب شاملة. والحقيقة التي يقرّ بها صنّاع القرار في تل أبيب، أن الكيان الإسرائيلي يواجه الآن أهم تحدّ استراتيجي، يتمثل في استعادة المقاومة عافيتها العسكرية والصاروخية، مما سيترك أثراً وتداعيات خطيرة على المكانة الاستراتيجية لإسرائيل في المنطقة. وقد حضر هذا التقييم الاجمالي لمحدودية نتائج هذه الاستراتيجية، في ما أشار اليه الباحث ايال زيسر بالقول إن "هذه المعركة (يقصد المعركة بين الحروب) على ما يبدو قد استنفدت نفسها". مع ما ينطوي كلامه على التأسيس لضرورة دراسة خيارات أخرى.

بناء عليه تسعى إسرائيل ومعها الولايات المتحدة، في هذه المرحلة، إلى محاولة فرملة هذا المسار التصاعدي من التحدي، الأمر الذي يضعها بين مخاطر القيود التي تتعاضد على معصمها، ومخاطر المغامرة العسكرية التي ليس من الصعب تخيل نتائجها، لانه في ضوء مفاعيلها ستتحدد معادلات الصراع الاقليمي، ويرتسم مستقبل المنطقة برمتها لسنوات طويلة مقبلة.

٣ - تجليات المواجهة:

ينطوي التخطيط للحرب المقبلة بالنسبة إلى إسرائيل، في الجبهة اللبنانية وخوض غمارها على تحديات غير مسبوقة، وذلك بسبب الشكوك المتعلقة بعدد الجهات الفاعلة المنخرطة فيها، وإمكانية القتال على جبهات، ومسارح ونطاقات متعددة (بما فيها الإنترنت)، ودور القوى العظمى. بالإضافة إلى ذلك، نظراً إلى التطور السريع للقدرات العسكرية لكلا الجانبين وللبيئة الجيوسياسية، وبما أنّ إيران بدأت بعملية ترسيخ اقدمها في سوريا في الآونة الأخيرة فإن طبيعة الحرب المستقبلية ستتأثر إلى حد بعيد بتوقيتها. فالحرب التي قد تندلع في عام ٢٠١٩ ستكون مختلفة تماماً عن الحرب في عام ٢٠٢٥. وعلى الرغم من هذه الشكوك، تسمح التجارب الحديثة والتوجهات الحالية بتعميمات عديدة. فستكون الحرب القادمة في شمال إسرائيل أوسع نطاقاً بكثير من

الصراعات السابقة. وقد تبدأ إسرائيل بحملة جوية مكثفة لمواجهة تهديد قذائف العدو وقوته الصاروخية وتشكيلاته القتالية، إلا أن التعامل الفعال مع هذا التهديد سيتطلب عمليات برية واسعة النطاق. ولن يكفي أعداء إسرائيل بإطلاق الصواريخ والقذائف على المنشآت العسكرية الإسرائيلية، والمجمعات السكنية، والبنية التحتية الحيوية فحسب، بل سيحاولون استخدام القوات البرية للتسلل داخل الخطوط الإسرائيلية والاستيلاء على بعض المستوطنات الإسرائيلية والمواقع العسكرية الصغيرة. ومن المرجح أن يستخدموا أيضاً الحرب الإلكترونية دعماً للعمليات العسكرية التقليدية (على سبيل المثال، لتعطيل الدفاعات الإسرائيلية الصاروخية)، وربما ضد البنى التحتية الحيوية، لتحقيق تأثيرات استراتيجية.

في النزاعات السابقة مع حزب الله، ركزت إسرائيل على القوات العسكرية للمنظمة، وقياداتها، وأخصائيتها العسكريين، وعناصر من البنية التحتية اللبنانية التي سهّلت عملياتها. أمّا في الحرب المقبلة في شمال فلسطين المحتلة فإن المعضلة تدور حول ما إذا كان من الضروري تحديد أولويات التحرك ضد التهديدات المباشرة أو مراكز النقل الخاصة بالعدو وعوامل التمكين الحاسمة ستكون أشدّ حدّةً. كما ينبغي بذل جهود كبيرة في تحديد مراكز النقل التي يمكن أن تُستهدف للإسراع بإنهاء الحرب بشروط مؤاتية. وتشكّل روسيا طرفاً فاعلاً رئيساً في سوريا ويمكن أن تكون عاملاً أساسياً في حرب مستقبلية. والاسئلة التي تطرح نفسها هنا، هل ستقف موسكو جانباً، أم أنها ستحد من قدرة إسرائيل على ضرب القوات الموالية للنظام في سوريا لمنع خسارة مكاسب الحرب الأهلية ضد نظام الأسد. وهل ستبقى واشنطن غير منخرطة عسكرياً - ربما فيما يتخطى زيادة الدفاعات الصاروخية الإسرائيلية - أم أنها ستؤدي دوراً أكثر فعالية، وترى ذلك كفرصة لضرب إيران، وبالتالي تعمل على تحقيق هدفها في تقويض نفوذ هذه الأخيرة في المنطقة؟ اعتماداً على مجريات الأمور، يمكن لإسرائيل أن تواجه احتمالاً مثيراً للقلق، ألا وهو: الجهود الروسية الرامية إلى إحباط استخدامها للقوة الحاسمة، وتحفظ الولايات المتحدة، ودبلوماسية القوة العظمى غير الفعالة قد تمنع إسرائيل من تحقيق أهدافها العسكرية الكاملة - الأمر الذي لا يختلف تماماً عن خاتمة حرب تشرين الأول ١٩٧٣. وقد يؤدي ذلك إلى حرب طويلة الأمد، وربما إلى حرب تنتهي من دون أن تحقق إسرائيل أهدافها.

ستتطلب الحرب المقبلة على الجبهة اللبنانية تنفيذ مفاهيم عملياتية جديدة وإعادة التفكير في "نهج الحرب" الذي ستعتمده إسرائيل، لا سيما مقاربتها للوصول إلى قرار عسكري عبر آليات الهزيمة المصممة خصيصاً للتصدي لخصومها. ويشتدّ التحدي الذي يواجهه المخططون كونهم يتعاملون مع تهديد ناشئ ومعقد، يشارك فيه العديد من الجهات الفاعلة، التي تعمل على جبهات متعددة، ومن دون أي مركز ثقل محدد المعالم. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على المخططين العسكريين الإسرائيليين مراعاة العديد من العوامل الأخرى عند مواجهة هذه البيئة العملياتية المعقدة وهي:

الغايات والسبل والوسائل. من المحتمل أن تتشكل أهداف الحرب الإسرائيلية من خلال الطبيعة التي تبدأ بها الحرب وسياقها الجيوسياسي. هل ستهدف إسرائيل إلى تحطيم قوات العدو وإضعاف معنوياتها؟ أم إلى تعطيل تماسك محور المقاومة؟ أم نزع مصداقية "عقيدة المقاومة" التي يعتمدها العدو؟ أم زعزعة استقرار سوريا و/أو إيران؟ أم ببساطة تجديد عملية الردع وتحقيق فترة طويلة من الهدوء؟ فكم هدفاً من هذه الأهداف يمكن تحقيقه؟ وهل يجب أن تركز إسرائيل على «حزب الله» ونصرالله؟ أم على البنية التحتية اللبنانية التي تسهل أنشطة «حزب الله»؟ أم على إيران وقائد «الحرس الثوري» سليماني؟ أم على الميليشيات الشيعية؟ أم على نظام الأسد؟ إلى أي مدى ينبغي التركيز على استهداف القوات الميدانية للعدو، والبنية التحتية العسكرية، والقيادة، والحوافز/الروح المعنوية، وكيف ينبغي على إسرائيل أن تحدد أولوية هذه الجهود وكيف ستبذلها؟ وأخيراً، كيف ستقوم إسرائيل بتخفيف حدة التوتر بين الضرورة الحتمية لإنهاء حروبها بسرعة بطريقة تستعيد فيها قوة الردع - الأمر الذي يتطلب منها إلحاق ضرر كبير بقوات العدو التي ستدمج بين المدنيين في كثير من الحالات - ورغبتها في تجنب التصعيد غير الضروري، إلى جانب الوفاء بالتزاماتها الخاصة التي ينص عليها قانون النزاعات المسلحة؟

لن تكون الحرب القادمة على الجبهة الشمالية لكيان العدو، سواء بدأت في لبنان أو سوريا، مجرد تكرار أوسع وأكثر تدميراً من "حرب لبنان الثانية" عام ٢٠٠٦. إذ تضمن التطورات التي حدثت منذ ذلك الحين أن مثل هذه الحرب ستشمل على الأرجح العديد من الجهات الفاعلة، ومسرح عمليات أكبر، وتحديات غير مسبوقة لإدارة التصعيد، وخوض الحرب وإنهائها - وإمكانية اندلاع حرب إقليمية مستعرة.

إن احتمال اندلاع حرب بين إسرائيل، وإيران ومحور المقاومة التابع لها يثير تساؤلات حول إسهامات سرية أو ضمنية في المجهود الحربي المشترك من قبل دول عربية مختلفة. كما ان واشنطن ستحتج على التنسيق والتعاون العسكري الهادئ بين إسرائيل وهذه الدول، الأمر الذي قد يُعقّد بشكل كبير التخطيط للحرب وخوضها بالنسبة لإيران ووكلائها. وتشكل طبيعة إنهاء الصراع تحديات كبيرة في النزاعات العربية الإسرائيلية الأخيرة، كما أن تعدد الجهات الفاعلة ذات المصالح المتنوعة المشاركة في حرب الجبهة الشمالية سيجعل هذا الأمر أكثر تعقيداً من ذي قبل. فبعد الحرب الباردة، لم تعد الدول الكبرى تشعر بالحاجة إلى التدخل لمنع هزيمة موكلها أو لتجنب مواجهة بين القوى العظمى. ومع ذلك، فقد عادت روسيا إلى سوريا، وقد تقرر كبح جماح إسرائيل أو شركاء سوريا في محور المقاومة. لكن السلوك الروسي، وإن كان غامضاً إلى حد ما على المستوى العملي، فيمكن أن يضمن أن الحرب القادمة ستكون طويلة. ويكمن التحدي بالنسبة للدبلوماسية الأمريكية والإسرائيلية في التوصل إلى تفاهات مستدامة مع روسيا لضمان اضطلاعها بدور بناء خلال الحرب القادمة، وفي الجهود المبذولة لإنهائها. وقد تكون روسيا غير مستعدة أو غير قادرة على القيام بذلك، ولكن عدم استكشاف الامكانيات قد ينم عن انعدام المسؤولية. ويؤكد هذا الواقع على ضرورة قيام إسرائيل بتطوير مفاهيم عملية قابلة للتطبيق، و"مقاربات جديدة للحرب"، وآليات هزيمة ذات مصداقية، لكي يتسنى لها اتخاذ قرار وإنهاء حروب مستقبلية بالشروط التي تحددها. كما يسلط الضوء على ضرورة بقاء الولايات المتحدة منخرطة في المنطقة لكي تتمكن، إذا ما اندلعت الحرب، أن تضمن تمتع إسرائيل بحرية التصرف لتحقيق أهدافها الحربية، وبالتالي تعزيز المصالح الأمريكية في مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة وتقليصه. وبينما يواصل سلاح الجو الإسرائيلي توجيه ضرباته العسكرية لعدد من الأهداف في دول عدة في المنطقة، يعتقد الإسرائيليون أنها الطريقة المثلى لتحقيق أهداف عملياتية مجدية من دون الاضطرار لخوض حرب قتالية واسعة. وقد تحقق ذلك بفضل إستراتيجية "المعركة بين الحروب".

لقد وصلت هذه الإستراتيجية ذروتها باستهداف المقاومة الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها، والمواقع العسكرية الإيرانية في سوريا، وقوافل الأسلحة المتجهة لحزب الله في لبنان. وهذه الاستراتيجية اعطت بحسب وجهة النظر الاسرائيلية دلالات عديدة أهمها أن القوة الهجومية الإسرائيلية تحافظ على نفسها، ومنحت إسرائيل القدرة على توجيه ضربات محددة مركزة في الوقت والمكان الذي تريد.

لكن على الرغم مما في هذه الإستراتيجية من نجاحات، وفق التقييم الإسرائيلي، إلا أنها قد تتسبب بإيجاد فرص التصعيد العسكري المتدهور الناجم عنها، واليوم بعد مرور سبع سنوات تقريبا على بدء العمل بهذه الإستراتيجية العسكرية فقد آن الأوان لإجراء تقييم لها، خاصة أن العمل بها يهدف لتحقيق إنجازات جوهرية، من دون دفع أثمان كبيرة ومكلفة.

لقد تقرر هذه الإستراتيجية لمواجهة الفوضى العسكرية التي اجتاحت سوريا عقب اندلاع الحرب فيها، ما أفسح المجال لحرية حركة إضافية لسلح الجو والجيش الإسرائيليين من أجل تقليص المخاطر القادمة من سوريا بأقل قدر ممكن، من دون أن يؤدي ذلك لنشوب حرب واسعة شاملة مع سوريا لا تريدها سوريا ولا إسرائيل. وقد أسفر تنفيذ هذه الإستراتيجية عن قيام سلاح الجو بشن مئات الهجمات الجوية ضد سلسلة طويلة من الأهداف العسكرية داخل الأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية، وتحديدًا ضد عمليات نقل الأسلحة المتطورة من إيران إلى حزب الله من خلال سوريا، بجانب الحيلولة دون تأسيس قواعد عسكرية إيرانية في سوريا.

وأظهرت هذه السياسة قدرة عسكرية عملياتية وإمكانات استخباراتية معلوماتية واسعة بكل ما يتعلق بالمواقع المستهدفة. ويمكن قراءة جملة الأهداف التي حققتها هذه الإستراتيجية:

- أولها استمرار الضربات الموجهة للمقاومة الفلسطينية، لا سيما في غزة
- ثانيها اطلاق الوجود العسكري الإيراني في سوريا.
- ثالثها إعاقة وصول الأسلحة المتطورة من إيران لحزب الله، لا سيما الصواريخ المصنفة بأنها كاسرة للتوازن.

- رابعها أنها تواصلت من دون تلقي ردود فعل مؤثرة جدا من الجهات التي تمت مهاجمتها، اي إيران وسوريا وحزب الله.

الا ان هذه السياسة اصطدمت بجملة من المخاطر والتحديات في السنوات الأخيرة من أهمها: الوجود العسكري الروسي في سوريا منذ أواخر العام ٢٠١٥، ما تطلب إقامة جهاز تنسيق عملياتي بين الجيشين الروسي والإسرائيلي، وثانيها تغيير السياسة الدفاعية السورية التي بدأت بالرد على القصف الجوي الإسرائيلي لأهداف داخل أراضيها، ما نجم عنه سقوط بعض الصواريخ السورية داخل فلسطين المحتلة. ويكمن التحدي الثالث الذي واجه إستراتيجية "المعركة بين الحروب"، في الوجود العسكري الإيراني داخل سوريا، ما تطلب إدارة مخاطر حساسة ودقيقة من مغبة تدهور الأمور لتصعيد عسكري غير مرغوب وغير مسيطر عليه.

٥ - خاتمة:

عرّفت إسرائيل مفهوم المعركة بين الحروب، بأنه سلسلة متصلة من العمليات الهجومية المنخفضة الوتيرة التي تقع في فترة الهدوء ما بين الحروب الكبرى، وغايتها جعل الحرب سريعة الحسم عندما تقع، ووظيفتها منع تعاضم قدرة الأعداء، مع ردعهم عبر كي وعيهم بفكرة السطوة الإسرائيلية، وأما ضابطته فهي البصمة الخافتة التي لا تحرج العدو، أي المقاومة، فتجنّب إسرائيل بذلك خطر التصعيد والتدهور الى ما لايحمد عقباه. وقد تبنت إسرائيل هذا المفهوم إجرائياً بأسلوب : شن غارات عديدة غير متبناة علنا استهدفت منشآت وقوافل تقوّل إسرائيل إنها كانت تحوي أسلحة كاسرة للتوازن تابعة لحزب الله على الأراضي السورية. وتركزت قواعد الاشتباك ضمن الجغرافية السورية دون اللبنانية.

لقد أرادت إسرائيل لحزب الله أن يسقط في الميدان السوري بدون أن تصعد هي مباشرة على الحلبة. وهي رأّت ان الحزب قد استنزف بشرياً ومالياً في "معركة الوجود" كما صنّفها أمينه العام سماحة السيد حسن نصر الله. حيث ان وحدات النخبة المتمركزة في جبال الجنوب اللبناني والمخولة دخول الجليل، وجدت نفسها فجأة في جبال القلمون وسهول حلب. كما ان مجموعة من أفضل قيادات الحزب قد استشهدت هناك. وهذا كله حصل في وقت كانت تتراجع فيه شعبية الحزب إسلامياً وعربياً، وكانت الدبلوماسية الإسرائيلية تدخل عواصم إسلامية

وعربية جديدة يوما بعد يوم. لكن بالرغم من كل شيء فان التقدير الإستراتيجي لإسرائيل لسنة ٢٠١٧ يتحدّث عن خسارة فرصة استنزاف حزب الله الذي نجا في النهاية من الوحل السوري، وتمكن من مواصلة نقل كميات كبيرة من السلاح ومنها أسلحة كاسرة للتوازن إلى لبنان. وفي هذا السياق أعادت الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الساحة السورية، طرح جدوى استراتيجية "المعركة بين الحروب" على طاولة البحث والتقدير لدى الجهات المختصة في كيان العدو. وبرغم التباهي الاسرائيلي بمفاعيل وانجازات هذه الاعتداءات، إلا أنه يلاحظ تزايد الدعوات على لسان العديد من الخبراء الاسرائيليين من ذوي الاختصاصات الامنية، الى اعادة دراسة الجدوى الاستراتيجية من مواصلة هذه الاستراتيجية العدوانية، وهو ما يكشف عن تقويم مهني داخلي مغاير عن الخطاب السياسي والدعائي لهذه الاستراتيجية.

لا شك بأن اسرائيل استطاعت أن تحقق انجازات موضعية تكتيكية من خلال استخدامها وتطبيقها لاستراتيجية المعركة بين الحروب، لكن مع ذلك، فقد فشلت هذه العقيدة العسكرية على المستوى الاستراتيجي والدليل على ذلك، تعاضم قدرات حزب الله في لبنان الى مستويات غير مسبوقة، وتحديدًا ما كشفه سماحة الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله عن اتمام المهمة فيما يتعلق بالصواريخ الدقيقة. ولم تنجح اسرائيل ايضا في اخراج القوات الايرانية من سوريا، ولم تمنع مسار مراكمة القدرات في الساحة السورية.

على خط مواز، أدركت "اسرائيل" مستجدات الوضع السوري، الذي رفع مستوى المخاطر التي قد تؤدي الى مواجهات عسكرية مباشرة. وهو ما أورده ايتي بارون الذي قال: "تراكمت المخاطر على المعركة ما بين الحروب على مدى السنوات الاخيرة: فالوجود الروسي في سوريا منذ نهاية العام ٢٠١٥، استوجب تطوير آليات تنسيق ناجعة وانتباها اشد في استخدام القوة؛ وتغيير سياسة النار للدفاعات الجوية السورية استوجب إعادة انتظام خاصة في تنفيذ الهجمات والاستعداد لتسلل صواريخ إلى اراضي فلسطين المحتلة؛ وتثبيت الوجود الإيراني استوجب ادارة حساسة لمخاطر التصعيد".

ومن أبرز تجليات ارتفاع هذه المخاطر المحطات التي توالفت في العام ٢٠١٨ حيث بدأ ارتفاع هذه المخاطر يتجسد في حادثة اسقاط طائرة اف ١٦ آي الإسرائيلية في ١٠ شباط ٢٠١٨. ثم تجسد ذلك بليلة الصواريخ التي استهدفت الجولان بعد الاعتداء الاسرائيلي الذي استهدف مطار تيفور السوري، وادى في حينه الى

استشهد عدد من عناصر حرس الثورة الاسلامية. والحادثة الثالثة تمثلت باسقاط طائرة الاستطلاع الروسية في ١٧ ايلول ٢٠١٨، وقتل على متنها ١٥ عسكريا روسيا. وهو ما أدى في حينه الى تأزم العلاقات الروسية . الاسرائيلية التي عادت الى التحسن بقدر ما. ونقل الروس نتيجة ذلك الى سوريا، بطاريات صواريخ أرض . جو متطورة من طراز اس ٣٠٠.

وارتفع منسوب هذه المخاطر، مع اطلاق صاروخ ارض ارض باتجاه الجولان، رداً على اعتداء اسرائيلي على مطار دمشق، أعقبه الاسرائيلي باعتداء اضافي ردا على الصاروخ. وهو ما عزز التقديرات في اسرائيل بأن الاستمرار في استراتيجية "المعركة بين الحروب" سوف يؤدي الى مزيد من المواجهات التي ستصبح أكثر اتساعاً، وأكثر كلفة، وأشد خطراً، في مقابل جدوى مشكوك بها، أو قد لا تتناسب معها.

المستجد الأبرز الذي أعاد ارباك الحسابات الاسرائيلية بخصوص هذه الاستراتيجية، هو انتصار الدولة السورية وحلفائها في محور المقاومة على الخطر الارهابي، وعودة سيطرة الجيش السوري على أغلب الاراضي السورية، وهو ما منحها هامشاً أوسع في الرد على الاعتداءات الاسرائيلية العسكرية المباشرة التي بدأت مطلع العام ٢٠١٣.

هذه المستجدات وغيرها، دفعت ببعض الباحثين إلى القول: إن معنى كل ذلك هو أنه من المحتمل ألا يكون ممكناً مواصلة العمل ضد نقل الوسائل القتالية لحزب الله وضد الوجود الإيراني في سوريا من دون المخاطرة بالتصعيد بل وتدهور الوضع إلى مواجهة شاملة.

في الختام يبدو إذاً ان استخدام القوة الإسرائيلية في إطار المعركة ما بين الحروب يستوجب، بحسب هؤلاء الباحثين اعادة الدراسة والتعمق استراتيجيا وعملياتيا، من خلال التركيز على أهدافها، وضرورتها، وجدواها ونجاحتها والقدرة على تحقيقها في الظروف الحالية للساحة. ورأى الباحث رون طيرا، في «معهد أبحاث الأمن القومي» في تل أبيب، أن استراتيجية المعركة بين الحروب قد «سقطت ضحية نجاحها»، مبيّناً أنها كانت دقيقة إلى درجة أن تأثيرها الاستراتيجي كان محدوداً، وهو ما يتضح في أنها لم تدفع اللاعبين ذوي العلاقة إلى إعادة النظر في سياستهم تجاه هذا الموضوع!

وخلص طيرا إلى أنه «منذ العام ٢٠١٣ تغير الواقع في الساحة الشمالية بطريقتين؛ الظروف تغيرت بصورة ليست في مصلحة المعركة بين الحروب: الحرب الأهلية تضمحل وسوريا أخذت تستقر، أسلحة الطيران الأجنبية اختفى معظمها من سماء سوريا، جيش (الرئيس السوري بشار) الأسد يعاد بناؤه من جديد، سوريا أصبحت حازمة في معارضتها الهجمات على أراضيها، إيران ردت على الهجمات على الأقل مرة واحدة، والوجود الروسي (السياسي والعملائي) أخذ في الازدياد».

خلاصة القول إن سياسات قادة أركان جيش العدو الصهيوني المرتبطة باستراتيجية المعركة بين الحروب كلها باءت بالفشل، وبات جيش العدو اليوم لا يستطيع مواجهة مجرد بالونات حارقة ولا عمليات دهم .. وهذا باعتراف قاداته. والجيش الصهيوني حالياً بات لا يستطيع مواجهة المقاومة، ففي غزة لا تزال المقاومة بكل أشكالها ترهق الاحتلال، وفي الضفة والقدس لا يستطيع الاحتلال ضبط الميدان بسبب العمليات الفردية والمقاومة الشعبية في القدس، وفي لبنان وصلت أنفاق حزب الله إلى أسفل مستوطنات العدو، الذي تفاجأ وشن عملية تكتيكية سماها "درع الشمال" ولكنه درع مثقوب وفاقد للنجاعة.